تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير
في ضوء الاقتصاد الأخضر
"بدائل مقترحة"

إعداد

أ.د/ السيد السيد محمود البحيري
أستاذ اقتصاديات التعليم وتخطيطه
بجامعتي الأزهر الملك خالد

أ/ محمد عامر الشهري
باحث ببرنامج الدكتوراه الإدارة والاشراف
التربوي جامعة الملك خالد

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور
المجلد الخامس عشر- العدد الرابع - الجزء الخامس لسنة 2023

تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء الاقتصاد الأخضر "بدائل مقترحة"

أ.د/ السيد السيد محمود البحيري

أ/ محمد عامر الشهري

المستخلص:

هدف البحث التوصل إلى بدائل مقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، البيئية)؛ واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتضمن مجتمع البحث جميع قادة المدارس والمشرفين التربويين في منطقة عسير، وتمثلت العينة في (378) عضوًا، وتم استخدم الاستبانة كأداةً لجمع البيانات؛ وأظهرت النتائج أن درجة موافقة أفراد عينة البحث على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعدين الاقتصادي والبيئي للاقتصاد الأخضر جاءت بدرجة (عالية جداً)، بينما جاءت الموافقة بدرجة (عالية) بالنسبة للبعدين الاجتماعي والتكنولوجي، وعدم وجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو أقل بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر تعزى لمتغيري (الجنس، والوظيفة الحالية)؛ ويمكن التوصية بتطبيق بدائل تمويل مدارس التعليم العام ذات العلاقة بأبعاد الاقتصاد الأخضر، مثل: تشجيع الاستثمار في تطوير البنية التحتية الخضراء لمدارس التعليم العام، بما يوفر استخدامًا أكثر فعالية للموارد الطبيعية المتاحة.

الكلمات المفتاحية: تمويل مدارس التعليم العام، الاقتصاد الأخضر، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد التكنولوجي، البعد البيئي.

Abstract:
The goal of the research is to come up with proposed alternatives for funding public education schools in the Asir region in light of the dimensions of the green economy (economic, social, technological, environmental). The research used the descriptive approach, and the research community included all school leaders and educational supervisors in the Asir region. The sample consisted of (378) members, and the questionnaire was used as a tool for collecting data. The results showed that the degree of approval of the research sample members regarding alternatives to financing public education schools in light of the economic and environmental dimensions of the green economy was (very high), while approval was (high) for the social and technological dimensions, and there were no statistically significant differences at the significance level of 0.05. Or less among the averages of the response of members of the research sample regarding the proposed alternatives for financing public education schools in the Asir region in light of the dimensions of the green economy due to the variables (gender and current job); It can be recommended to implement alternatives for financing public education schools related to the dimensions of the green economy, such as: encouraging investment in developing green infrastructure for public education schools, which provides more effective use of available natural resources**.**
Keywords: financing public education schools, green economy, economic dimension, social dimension, technological dimension, environmental dimension.

مقدمة:

يحظى التعليم باهتمام القيادات العليا في المملكة العربية السعودية؛ نظرًا لكونه أحد العوامل الرئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تستهدفها المملكة من خلال رؤيتها 2030، ومن أجل هذا الهدف شرعت المملكة في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للتعليم والتخطيط له في برامجها ومبادراتها التنموية المطروحة حديثاً؛ حيث أكدت على توفير مصادر حديثة ومبتكرة لتمويل التعليم، والتي تسهم بشكل أساسي في ازدهاره ونهوضه، وتحقيق الكفاءة والاستدامة المالية.

وتهتم العديد من الدول بالاقتصاد الأخضر في تمويل التعليم باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فقد حث تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011م) في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أهمية قيام الدول بالاستثمار في التعليم والتدريب وبناء القدرات لتحسين المهارات، من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2011م).

ويتميز الاقتصاد الأخضر بأنه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ويحقق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ويعترف بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية، ويركز على كفاءة الموارد وأنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويطوع مع الظروف والأولويات الوطنية على أساس طوعي؛ إلى جانب اتخاذ تدابير للانتقال الطوعي إلى الاقتصاد الأخضر، مع تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة (جمال الدين، 2017م)، واتجهت هذه الدول مؤخرًا إلى البحث عن تنويع مصادر التمويل والإنفاق على التعليم العام، فنجد أن مصادر تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تعتمد بشكل أساسي على عدة مصادر هي: السلطة المحلية، وحكومة الولاية، والحكومة الفيدرالية، بالإضافة إلى فتح الباب أمام المساهمات والتبرعات من الشركات الربحية الخاصة، ورجال الأعمال (الدقميري؛ سلامة، 2018م).

ويحتاج تمويل التعليم العام توفير رأس مالٍ خاصٍ بالمشاريع التعليمية، وزيادة التجهيزات من مباني، ومرافق مدرسية، وبنى تحتية، وكتب دراسية، وتجديد الأثاث، وتوفير عدد كافي من المعلمين، وتمويل الأنشطة اللامنهجية على نطاقٍ واسع، وذلك وفق خططٍ ماليةٍ مدروسة،

ومحسوبة محددة الأهداف والمصادر، وهذا كله إنما يتطلب زيادة في حجم التمويل والإنفاق على التعليم العام من أجل النهوض به وتحقيق أهدافه، ومواكبة التطورات العالمية والتغيرات المتسارعة (الخليوي،2021)، (Barasa & Tsisiga, 2014). ومن هنا حثت دراسة (Simon,2016) على وجود مشاركة مجتمعية من كافة طبقات المجتمع في تمويل التعليم، وذلك للمساعدة في تحقيق القدرة التنافسية للتعليم على المستوى الإقليمي والعالمي.

وتهدف رؤية المملكة العربية السعودية إلى تنويع مصادر الدخل بشكل فعلي، والتحول نحو اقتصاد المعرفة؛ حيث أكدت على استثمار المملكة لما تمتلكه من مصادر القوى الأخرى غير النفط، وفي مقدمتها القوى البشرية، والاهتمام برفع مخرجات التعليم بمراحله كافة، وإكساب الطلاب المعارف والمهارات المتقدمة والسلوكيات البناءة؛ ليكونوا مؤهلين لتحقيق متطلبات وحاجات سوق العمل (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016)؛ وقد أولت قيادة المملكة العربية السعودية عناية خاصة بتمويل التعليم وتوفير المخصصات اللازمة لتطويره وتحسينه وفق أخر المستجدات العالمية في هذا المجال، وتشير الحربي (2017م) إلى أن المملكة العربية السعودية من أكثر الدول التي تنفق على التعليم من ميزانيتها، إذا ما قورنت بالعديد من الدول من المحيط الإقليمي أو العالمي (وكالة الأنباء السعودية، 2019م). ورغم توجه المملكة العربية السعودية إلى زيادة إنفاقها على التعليم إلا أنه في الجهة المقابلة هناك زيادة مضطردة في النفقات التعليمية، وهو ما يمثل مشكلة حقيقية وتحدي واضح للقائمين على العملية التعليمية في المملكة العربية السعودية؛ حيث أن مشكلة تزايد النفقات التعليمية بشكل مستمر يدفع القائمين على تخطيط التعليم في جميع الدول ومنها المملكة العربية السعودية إلى البحث عن تنويع مصادر تمويل التعليم وألا تكون الدولة هي الممول الوحيد للتعليم.

مشكلة البحث وأسئلته:

زاد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم في المملكة العربية السعودية وبشكل كبير في السنوات الأخيرة، وتبذل المملكة العديد من الجهود لرصد الميزانيات الكبيرة لتمويله ، وبالرغم من ذلك أشارت العديد من الدراسات إلى وجود عدد من التحديات الي تواجه تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية؛ ومنها دراسة الدمخ (2019م) التي أشارت إلى أن تمويل التعليم في المملكة

العربية السعودية يعتمد بشكل رئيس على الميزانية العامة للدولة، وقلة تنويع مصادر تمويل التعليم العام للتقليل الإنفاق الحكومي على التعليم العام في مقابل فتح الطريق أمام المصادر الأخرى للتمويل للمشاركة المجتمعية؛ وأشارت دراسة الشويعر (2021) صعوبة الاعتماد على مصدر واحد في تمويل الأنشطة الطلابية وهو التمويل الحكومي، وضعف الشراكة مع القطاع الخاص، ومحدودية مساهمته في تمويل الأنشطة الطلابية. الأنشطة الطلابية بشكل خاص، وضعف مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة الطلابية سواء إدارياً أو مالياً؛ كما أكدت دراسة الوزرة، (2019). على أن واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها جاءت بدرجة "موافق"، ومن أبرزها كثرة الأعباء الإدارية لقائد المدرسة أو وقلة تنوع مصادر تمويل التعليم العام في المدارس الثانوية بمدينة الرياض، وفي السياق ذاته واكدت دراسة الدمخ (2020) إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصاً مع زيادة النمو السكاني.

ومن ثم يسعى البحث إلى تقديم بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء آليات الاقتصاد الأخضر؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟
2. ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟
3. ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟
4. ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد البيئي للاقتصاد

الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحوث حول بدائل تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية) تعزى لمتغيرات (الجنس، الوظيفة الحالية)؟

أهداف البحث: سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- اقتراح البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، البيئية).
- الكشف عن الفروق بين استجابات أفراد عينة البحوث حول بدائل لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر تعزى لمتغيرات (الجنس، والوظيفة الحالية).

أهمية البحث: تَنْبع أهمية البحث من الآتي:

أولًا: الأهمية النظرية.

1. يتناول موضوع تنويع مصادر مدارس التعليم العام في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر، وهو من الموضوعات المهمة في الوقت الراهن، والحاجة لتنوع مصادر تمويل مدارس التعليم العام، وتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، لتحقيق الأهداف، وحل الإشكاليات التي تواجهها لقلة مصادر التمويل.
2. يسهم هذا النوع من الدراسات في النهوض بالعملية التعليمية بما يحقق الميزة التنافسية إقليمياً وعالمياً من خلال مصادر تمويل متنوعة ذات أفكار إبداعية، تعزز المكتبات العربية، وتضيف قوة علمية ومعرفية في مجال التمويل والاقتصاد الأخضر.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية.

1. يسهم البحث في تقديم بدائل تمويلية متنوعة في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر تتيح إعادة النظر في طريقة تمويل مدارس التعليم العام، وإعطاء الحرية في تنويع مصادر التمويل، لزيادة الإيرادات المالية.
2. تقديم العديد من المقترحات التي قد تساعد صناع القرار التعليمي في التوجه المنظم والمخطط

لتنويع مصادر تمويل مدارس التعليم العام، لتحقيق الأهداف وتحسين الأداء في وزارة التعليم.

مصطلحات البحث:

1. **تمويل التعليم:** يعرفه جوهر والباسل (2016م) بأنه: فن إدارة الأموال المخصصة لتقديم الخدمات وتلبية احتياجات المؤسسات التعليمية، وتوفير مصادر التمويل وأساليب الحصول عليه، واستخدامه بصورة فعالة وبكفاءة عالية.

وتعرف إجرائيًا بأنه: جُملة المخصصات المالية المرصودة مُسبقاً لمؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق الموارد المتاحة، وذلك من أجل النهوض بالعملية التعليمية، ورفع كفاءة عملها، ومستوى جودة الخدمات التي تُقدمها للمتعلمين.

2. **مصادر التمويل:** تعرف بأنها مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تمنح من جهة أو جهات مختلفة لمؤسسات التعليم العام الحكومي، لتحقيق أهدافها وإدارتها مع العمل على استخدامها بكفاءة عالية (جوهر، 2018م).

وتعرف إجرائيًا بأنها: الجهات التي تحصل من خلالها مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية على مخصصات مالية وعينية، سواء كانت حكومية أو أهلية أو مصادر أخرى، وسواء كانت تقدم هذه المخصصات بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

3. **الاقتصاد الأخضر:** يعرف بأنه: نموذج جديد من نماذج التنمية يوائم ما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية لتحقيق التوازن بين الحاضر والمستقبل، بغرض الوصول لنمو اقتصادي مستدام يقاس بالحسابات القومية الخضراء (بديار،2019).

ويعرف إجرائيا بأنه: نموذج لتنويع مصادر التمويل وايجاد فرص مميزة للعمل لجميع طبقات المجتمع وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتتضمن مجموعة من الأبعاد (الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية) والتي تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

نشأ مفهوم الاقتصاد الأخضر إثر النقاشات التي دارت حول جدلية العلاقة بين البيئة والتنمية وبروز مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية لعام 1992م (UNCED) في قمة الأرض بالبرازيل. وقد تم إحياء مفهوم الاقتصاد الأخضر وأصبح محط اهتمام متزايد من قبل كثير من الهيئات والبلدان مع الأزمة المالية عام 2008م (برنامج الأمم المتحدة، 2011، ص3).

1.مفهوم الاقتصاد الأخضر: تعددت الرؤى النظر حول ماهية الاقتصاد الأخضر، ونظراً لأهميته البالغة بالنسبة للدول والمجتمعات فقد تناولته العديد من المنظمات العالمية بالوصف والتوضيح، كما عرفه العديد من الكتاب، وفيما يلي عرض لأهم تعاريف الاقتصاد الأخضر:

يُعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام الموارد الطبيعية للبيئة، ولا يقتصر الاقتصاد الأخضر على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكنه يتضمن أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف (Chapple,2008, P.1). وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه: تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمع (Indicators, O. E. C. D, 2011, p.4).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسناً في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الاجتماعية ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص1). أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فترى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس

التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (منظمة الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الإسكوا، 2011، ص 3).

وتعرف منظمة العمل الدولية (2013) الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد منخفض في انبعاث الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة (مكتب العمل الدولي، 2013، ص16).

وأخيراً يعرفه قحام وشرقوق (2016) بأنه الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، وأن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، والتي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك (ص439).

ويعرف إجرائيا بأنه: استراتيجية لمواجهة الأزمات وتنويع مصادر التمويل وخلق فرص مميزة للعمل لجميع طبقات المجتمع وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2.أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

أصبح التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة لما له من أهمية لمواجهة التحديات البيئية الخطيرة وتسريع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر، لذلك على المؤسسات التعليمية أن تؤدي دوراً حيوياً في إحداث تغييرات في المواقف والسلوك والممارسات، بحيث تكون أكثر تحملاً لمسئوليتها البيئية عبر دمج قضايا البيئة والتنمية الزراعية المستدامة في برامجها وجعل هذه القضايا جزءاً لا يتجزأ من الكفاءة المهنية لخريجيها، ما ينعكس بالتالي بصورة تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتتضح أهمية التحول إلى الاقتصاد مواجهة التحديات البيئية: عبر خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف

الغابات والثروة السمكية؛ تحفيز النمو الاقتصادي: حيث يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد، القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: حيث يتيح التحول إلى اقتصاد أخضر فرصاً هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي أوروبا والولايات المتحدة يمكن أن تُسهم الاستثمارات الخضراء في تحسين كفاءة الطاقة في المباني بما يعادل مليون وظيفة جديدة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحوٍ مستدام، والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة الأخضر (جمال الدين، 2014؛ خنفر، 2014؛ زعزوع، 2017)

مما سبق يتضح أهمية الاقتصاد الأخضر على جميع المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، لكن على الرغم من ذلك فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس بالعملية اليسيرة، أو الهينة، وإنما يستغرق وقتاً وجهداً كبيراً.

3. تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

يوجد عدد من التحديات التي يمكن قلة التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية، انتشار الفقر في المنطقة العربية، حيث أن المجتمع يفتقر إلى الخدمات الصحية، المياه النظيفة، والافتقار في كفاءة استخدام المياه العذبة، ومصادر الطاقة، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية، وهذا يؤدي إلى تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر خيار مكلف؛ وقد لا ينتج عنه نتائج سريعة ومتساوية على الصعيدين الاقتصادي والبيئي وقد يكون ذلك على حساب أهداف إنمائية أخرى، وإن تحديات المناخ تتعلق بالحاضر والمستقبل من حيث ضرورة اتخاذ الإجراءات للحد من التلوث البيئي والمناخي والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في العالم من جهة، وضرورة تحمل تكلفة آثار هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والبيئية بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى، نقص الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية يؤدي إلى التباطؤ في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر. (البربري، 2017)؛ الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة؛

ضعف مستوى الاقتصاد الكلي، وغالباً ما يتمثل بارتفاع معدلات بطالة الشباب، وجود مشاكل زراعية وبيئية، تتركز في انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والتصحر، والتوسع العمراني العشوائي الذي يترافق مع تردي ظروف السكن وضعف كفاءة النقل العام واكتظاظ المدن، كل ذلك يقف عائقاً في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. (السالم، 2019؛ السالم،2020)

4.قطاعات الاقتصاد الأخضر:

حددت قمة ريو دي جانيرو في العام 1992 أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة في التحول إلى الاقتصاد الاخضر، وهو ما يمكن توظيفها في توفير مصادر بديلة لتمويل مدارس التعليم العام، وهذه القطاعات كالتالي:

1) **قطاع الطاقة المتجددة:** إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من أخطار أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ، كما أن الطاقة المتجددة تمثل فرصاً اقتصادية رئيسة، ويتطلب تخضير هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة (UNFCCC, 2009, P: 33).
2) **إدارة النفايات وإعادة تدويرها:** يقدر إجمالي كمية النفايات الصلبة المتولدة عالمياً بحوالي (2,2 بليون طن سنوياً)، وتتزايد تلك النسبة كل ثلاث سنوات زيادة تبلغ نسبتها (7%)، ومما لا شك فيه أن هذه النفايات تسبب آثار سلبية على البيئة والموارد الطبيعية والصحة العامة، مما يستدعي إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة (برنامج الأمم المتحدة،2009، ص36).
3) **قطاع الزراعة:** وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير، والاهتمام بالمراعي الطبيعية (مكتب العمل الدولي، 2013، ص34). وينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحويل هذ القطاع إلى قطاع مستدام من خلال التوجه نحو ممارسات زراعية أكثر استدامة، وتشجيع الاستثمار المستدام فيها، بما يزيد من جودة التربة، ويزيد من الإنتاج العالمي وتحقيق الأمن الغذائي، وتوليد فرص عمل خضراء متزايدة (عبد الحكم ومندور، 2016، 361).

4) **إدارة المياه:** تعاني دول العالم من أزمة مائية؛ حيث أصبحت المياه في طريقها للندرة، ويمكن التغلب على ندرة المياه المتنامية في العالم من خلال الحد من الإفراط في استهلاك المياه، ومنع تلويثه بما يحقق إدارة مائية مستدامة ويمكن إدارة المياه وفق للاقتصاد الأخضر عن طريق إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة، وجمع مياه الأمطار والسيول (عبد الحكم ومندور، 2016، 362).

5) **النقل المستدام:** تسهم وسائل النقل غير المستدام في ظاهرة الاحتباس الحراري حيث تعتبر هذه الوسائل مسؤولة عن (25 %) من غازات الاحتباس الحراري المنبعثة من الغلاف الجوي كل عام، ومن ثم فهناك ضرورة لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع النقل، والتحول للوقود النظيف والذي سيؤدي لمكاسب اقتصادية وصحية، ويولد فرص عمل كثيرة على المدى الطويل (عبد الحكم ومندور، 2016، ص364).

6) **الصناعة:** يستهلك القطاع الصناعي ثلث إمدادات الطاقة العالمية، وهو مسؤول عن ربع إجمالي الانبعاثات الضارة بالبيئة؛ حيث تسهم الصناعة في زيادة التغيرات المناخية وتلوث الهواء (داود وعباس،2015، ص87)، ومن ثم فإن هناك أهمية لتحويل قطاع الصناعة إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال التوجه نحو التقانة النظيفة والصديقة للبيئة، واستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية في عمليات التصنيع، إضافة إلى تخضير الصناعات القائمة (عبد الحكم ومندور، 2016، 366).

7) **التكنولوجيا الخضراء:** من العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً وإتاحة سبل الحصول عليها، كما أن الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى استحداث نواتج وطرائق إنتاج أكثر استدامة من حيث توافقها مع البيئة تعد عاملاً أساسياً في معظم القطاعات، ويتزايد الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء بوتيرة عالية على مستوى العالم، والذي يحتاج إلى البحوث والتطوير والاستثمار في نقل التكنولوجيا من أجل استغلال إمكانات النمو استغلالاً كاملاً (الإسكوا،2011، ص17).

وبالإضافة إلى تلك القطاعات والمجالات للاقتصاد الأخضر، فإن هناك قطاعات أخرى متنوعة وتشمل مختلف المكونات البيئية، وذلك مثل مجال السياحة من خلال التوسع في إنشاء

المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية والتي تلطف الجو، وغير ذلك من القطاعات مثل قطاع المباني الخضراء، والغابات، وقطاع الصيد البحري (المولى، 2017، ص 502).

ومن خلال ذلك يتضح أهمية اهتمام المؤسسات التعليمية بالاقتصاد الأخضر، والاعتماد عليه كأحد مصادر تمويل التعليم في مدارس التعليم العام من جهة، وتضمين موضوعات الاقتصاد الأخضر في مناهجها وإكساب الطلاب المهارات العملية اللازمة لهم ليصبحوا أداة فعالة في تحول القطاعات المختلفة إلى الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى.

5. متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المؤسسات التعليمية:

يعنى الاقتصاد الأخضر بالمجتمع والبيئة والاقتصاد، ويسعى للنهوض بها مجتمعة من غير الإخلال بتوازناتها مع صيانة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، وأن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولاً من التعليم، باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات وأنماط الحياة بما يكفل انسجامها، وتمكين الدارسين من اكتساب ما يلزم من مهارات وقيم ومعارف وتقنيات لضمان تحقيق الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (جمال الدين، 2014، ص446). لكن لتطبيق الاقتصاد الأخضر في التعليم فإن هناك عدة؛ ومنها إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر، والتشجيع على إقامة شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتدريب الطلاب والارتقاء بمهاراتهم المهنية في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتنمية مهارات الطلاب العامة، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل باللغة الإنجليزية وغيرها من المهارات، واستخلاص الدروس من التجارب السابقة التي نفذت في بلدان مختلفة لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر. (Luna, et al, 2012, pp.3-10) (زعزوع، 2017)

الاهتمام بالدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس للوصول بهم إلى مستويات عالية من الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الجيد لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، صنع فرص التعلم والتنمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل بشكل تعاوني في مجتمعهم

على المشاريع الخضراء، اشتراك أصحاب العمل مع الجامعات للبحث عن سبل تطوير المهارات التقنية والإدارية التي تلبي المتطلبات الناشئة للاقتصاد الأخضر، وتحديد المهارات الحالية والاحتياجات المستقبلية للتوظيف، والعمل من أجل اكتساب الطلاب لمهارات عمل عالية الجودة تسهم في فهمهم للاقتصاد الأخضر (جمال الدين، 2014، ص446-447) (عابدين وآخران (2021).

6. أبعاد الاقتصاد الأخضر:

لا يركز الاقتصاد الأخضر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يركز أيضاً على الجوانب البيئية والاجتماعية والتكنولوجية. وهو يتضمن بالتالي أربعة أبعاد مترابطة ومتشابكة، تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر، ومنها:

1) **البعد الاقتصادي:** أحد أبعاد الاقتصاد الأخضر الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإرضاء المستفيدين من التعليم وتحقيق الرخاء على أساس مستمر دون الإضرار بالبيئة الطبيعية للحد من تلوث الهواء والماء والتربة. يستند البعد الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضى بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بما يحقق النمو الأمثل بأعلى درجة من الكفاءة، كما يشير إلى الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية، فضلاً عن تحسين التعليم والصحة والمساواة في الفرص والتي تعد كلها عناصر جوهرية في التنمية الاقتصادية (الهيتي، 2006م)؛ ومن ثم فالاقتصاد الأخضر يؤكد على أن المجتمع سوف يسلك مسارًا لتحقيق النمو الاقتصادي لزيادة الدخل سواء في الأجل القريب أو البعيد، كذلك البعد عن السياسات قصيرة النظر التي تسبب الإفقار، ومع ذلك يجب أن تحافظ المجتمعات على رأسمالها الطبيعي والبشري، أو التي من وضع الإنسان (ناجي،2000م، ص31).

2) **البعد الاجتماعي:** أحد الأبعاد المميزة للاقتصاد الأخضر الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية والإنسانية وتأمين الحاجات الأساسية للمستفيدين من التعليم؛ يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي يتميز به الاقتصاد الأخضر؛ لأنه البعد الذي يمثل الجانب الإنساني والذي يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة للتلاحم الاجتماعي والسياسي (مجاهد،2019م، ص580).

3) **البعد البيئي:** أحد أبعاد الاقتصاد الأخضر الذي يمثل العمود الفقري له؛ والذي يعتمد فيه تمويل مؤسسات التعليم العام في المقام الأول على كمية ونوع الموارد الطبيعية الموجودة بالبيئة، ووضع استراتيجيات بيئية تدعم مفهوم الاقتصاد الأخضر وتضمينها في المناهج الدراسية (العمايرة،2019)

4) **البعد التكنولوجي:** أحد أبعاد الاقتصاد الأخضر الذي يعني بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي؛ ويسعى الاقتصاد الأخضر إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تلحق ضرراً بالبيئة وصحة الإنسان، وتساعد على تبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، من خلال عدد من الإجراءات منها: استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، والأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة التي تحول دون مزيد من التدهور، والحد من انبعاث الغازات، واستخدام أكفأ المحروقات في جميع بلدان العالم، إدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية. (الجادر،2012م).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الشويعر (2021) إلى تقديم بدائل مقترحة لتمويل موارد الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية استناداً إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وتوصلت نتائج إلى: اهتمام الدولة السعودية بالتعليم والأنشطة الطلابية، وصعوبة الاعتماد على مصدر واحد في تمويل الأنشطة الطلابية وهو التمويل الحكومي، وضعف الشراكة مع القطاع الخاص، ومحدودية مساهمته في تمويل الأنشطة الطلابية. الأنشطة الطلابية بشكل خاص. كما أن ضعف مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة الطلابية سواء إدارياً أو مالياً. واقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الأنشطة: الاعتماد على نمط التمويل المختلط، وتفعيل نظام المدرسة الإنتاجية، والاستفادة من إمكانيات المدرسة كالمسرح والملاعب، والعمل على استثمارها، وتوسيع صلاحيات إدارة المدرسة بإيجاد

فرص أخرى؛ واستهدفت دراسة الخليوي (2021) التعرف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان، والاستفادة من تجارب هذه الدول في تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ وخلصت إلى أن دول المقارنة اتفقت على إلزامية ومجانية التعليم العام، وتشترك المملكة العربية السعودية وفنلندا في نمط تمويل التعليم العام الأحادي ومصدره من الحكومة ووجود مصادر خاصة محدودة جدًا، أما نمط التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فهو مختلط ويعتمد على المصادر العامة والخاصة؛ وتوصلت إلى عدد من البدائل المقترحة لتنويع تمويل التعليم العام ومنها قرض رسوم على الخدمات الإضافية كالمواصلات والأنشطة اللاصفية، والتقليل من مركزية التمويل وإتاحة المجال للمدارس بتنويع مصادر تمويلها، وإشراك مؤسسات المجتمع في دعم تمويل التعليم العام؛ وأوصت باستحداث قسم في إدارات التعليم يعنى بترشيد النفقات التعليمية، وتمكين المدارس من توزيع ميزانيتها كما تراه مناسباً، وإتاحة المجال للمدارس بتنويع مصادر تمويلها، والبحث عن أسباب الهدر التربوي ومحاولة ترشيده.

وهدفت دراسة الدمخ (2020) إلى وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية فرؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية منبثقة من الرؤية الوطنية 2030؛ والتي تنص على "تعليم يدفع بعجلة اقتصادنا الوطني من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومنح مزيد من الصلاحيات الإدارية والفنية للقيادات التربوية، وتطوير التعليم العام، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة" إلا أن ذلك يتطلب الاعداد ووضع الأطر الخاصة بالمبادرات التي تدعم هذه الرؤية بحيث تسعى إلى البحث عن مصادر اخرى لتمويل التعليم، وباستخدام نموذج تم بناء تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم وفق المنهجية (SWOT) سوات العلمية، وخرجت النتائج تؤكد على اقتصار نشاط المؤسسات التعليمية بالمملكة على الجانب التعليمي والأكاديمي في ايجاد فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة

وحاول عابدين وآخران (2021) وضع استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة التعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر؛ من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للتعليم الثانوي الزراعي في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، واعتمد البحث المنهج الوصفي وأسلوب التحليل البيئي كأحد أساليب التخطيط الاستراتيجي الرئيسة؛ لتحديد البدائل الاستراتيجية المختلفة والمقارنة بينها لاختيار أنسبها، وتوصل البحث إلى وجود العديد من نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بعناصر البيئة الداخلية للتعليم الثانوي في ضوء تحقيقه متطلبات الاقتصاد الأخضر ووجود العديد من نقاط الفرص المتاحة التي يمكن اقتناصها والتهديدات المتعلقة بكافة عناصر البيئة الخارجية للتعليم الثانوي الزراعي والتي تهدد تحقيقه لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن وضع استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الزراعي المصري في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر.

وتناولت دراسة أحمد (2022) رصد واقع دور مدارس التعليم الأساسي في التوعية بالاقتصاد الأخضر بمحافظة الدقهلية، والتوصل إلى أبرز المقترحات لتفعيل دور مدارس التعليم الأساسي في التوعية بالاقتصاد الأخضر بمحافظة الدقهلية، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتم تطبيق الاستبانة على عينة من معلمي مدارس التعليم الأساسي بمحافظة الدقهلية، بلغ عددهم (886) معلماً ومعلمة، وانتهى البحث إلى صياغة مجموعة من المقترحات لتفعيل دور مدارس التعليم الأساسي في التوعية بالاقتصاد الأخضر، منها: اصدار التشريعات التي يتم بموجبها منح المدارس دعما مالياً لدعم الاقتصاد الأخضر، وفي هذا السياق يمكن إنشاء صندوق بالمدرسة تموله القطاعات الاقتصادية كقطاع الطاقة والصناعة والبيئة والتجارة، وإدراج متطلبات الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الخضراء ضمن معايير اعتماد المؤسسات التعليمية ذات الصلة، وجعل الاقتصاد الأخضر بعداً رئيساً في رؤية ورسالة المدرسة، وإعادة النظر في فلسفة وأهداف التعليم الأساسي المصري، بحيث يتم التأكيد على متطلبات الاقتصاد الأخضر، ودراسة المشكلات البيئية ووضعها في خريطة الأولويات التعليمية.

مما سبق عرضه من دراسات سابقة يتضح أنها تلتقي في الاهتمام بالاقتصاد الأخضر وزيادة وعي عينة البحث بأهميته في العملية التعليمية، واستخدام المنهج الوصفي لتحقيق

أهدافها، والاستبانة لجمع البينات والمعلومات؛ بينما يختلف البحث عنها في سعيه إلى تقديم بدائل متنوعة لمصادر البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر، وعينة البحث والتي ستتمثل في قادة المدارس والمشرفين التربويين في منطقة عسير التعليمية.

إجراءات البحث ومنهجه

أولاً: منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من خلاله جمع البيانات والمعلومات اللازمة إجراء المسح الميداني لجمع البيانات والمعلومات حول البحث من خلال الأداة البحثية (الاستبانة)، ومن ثمَ تحليلها إحصائياً، لتحقيق أهدافه.

ثانياً: مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من قادة المدارس والمشرفين التربويين في منطقة عسير، وذلك في الفصل الدراسي الثاني لعام 2022/ 2023م، وقد وزع أداة البحث على أفراد المجتمع بطريقة إلكترونية، تم استبعاد الاستجابات غير مكتملة البيانات، واستخدام الصالحة للتحليل الإحصائي، ومن ثم تمثلت عينة البحث (378) عضوًا من قادة المدارس والمشرفين التربويين في منطقة عسير.

رابعاً: أداة البحث: تم استخدم الاستبانة الإلكترونية كأداة لجمع البيانات اللازمة للبحث في جمع بيانات البحث والوصول إلى أفراد العينة، وتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته.

إعداد الصورة الأولية لأداة البحث: تَكَوَّنت أداة البحث في صورتها الأولية مِنْ قسمين كالتالي:

- **القسم الأول:** يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة البحث وتمثلت في: (الجنس، الوظيفة الحالية).
- **القسم الثاني:** وتضمن آليات تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية).

الصدق الظاهري للاستبانة: تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة، بعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين والمهتمين بهذا المجال؛ وذلك بهدف معرفة مدى مناسبة كل عبارة ووضوحها والسلامة اللغوية لكل عبارة، واعتبرت هذه المرحلة مرحلة التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة، وعليه أصبحت الاستبانة تتوفر فيها درجة ملائمة من صدق المحكمين تكفي لتطبيقها لأغراض البحث.

إعداد الصورة النهائية للاستبانة: بناءً على آراء السادة المحكمين، ومقترحاتهم، وتوجيهاتهم، تم تعديل بعض عبارات الاستبانة؛ صياغةً، وتعبيرًا، وتم موافقة المحكمين على كل عبارة من عبارات الاستبانة بنسبة 80% فأكثر، ومِنْ ثَمَّ أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية صالحة لاستخدامها.

صدق الاتساق الداخلي للاستبانة: ويقصد به مدى تحقيق الأداة للغرض الذي أعدت من أجله، فتقيس ما وضعت لقياسه فقط، وللتأكد من صدق بنود الاستبانة، تم توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (20) فردًا من مجتمع البحث من خارج العينة الفعلية؛ وذلك للتحقق مِنْ صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، وقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (1) معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه من أبعاد الاقتصاد الأخضر

البعد	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاقتصادي	1	0.960	0.000	5	0.976	0.000
	2	0.868	0.000	6	0.976	0.000
	3	0.903	0.000	7	0.820	0.000
	4	0.960	0.000	8	0.960	0.000
الاجتماعي	1	0.947	0.000	5	0.976	0.000
	2	0.874	0.000	6	0.976	0.000
	3	0.906	0.000	7	0.843	0.000
	4	0.947	0.000			

البعد	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التكنولوجي	1	0.801	0.000	5	0.941	0.000
	2	0.941	0.000	6	0.872	0.000
	3	0.941	0.000	7	0.890	0.000
	4	0.979	0.000	8	0.839	0.000
البيئي	1	0.856	0.000	5	0.916	0.000
	2	0.903	0.000	6	0.796	0.000
	3	0.895	0.000	7	0.732	0.000
	4	0.894	0.000			

يتضح من جدول (1) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه من أبعاد الاقتصاد الأخضر الأربعة (الاقتصادي، والاجتماعي، والتكنولوجي، والبيئي) بالاستبانة تراوحت بين (0.732)، (0.979)، وهي معاملات ارتباط مرتفعة، كما يتضح أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى (0.00)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي؛ كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل بعد، والدرجة الكلية للاستبانة ككل، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (2) معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاقتصادي	0.98	0.000
الاجتماعي	0.985	0.000
التكنولوجي	0.995	0.000
البيئي	0.939	0.000

يتضح من جدول (2) أن معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (0.939)، (0.995)، وهي معاملات ارتباط مرتفعة، كما يتضح أن الأبعاد الأربعة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.00)، وهذا يؤكد أن الاستبانة بجميع أبعادها تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

تحديد ثبات الاستبانة: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب ثبات أجزاء الاستبانة، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (3) معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة

البعد	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا
الاقتصادي	8	0.971
الاجتماعي	7	0.963
التكنولوجي	8	0.965
البيئي	7	0.929

وهذا يدل على أن الاستبانة بكل أبعادها لها قيمة ثبات عالية، وفي ضوء دلالات الصدق والثبات يمكن القول: إن الاستبانة تتمتع بخصائص سيكومترية جيدة، مما يدعم الثقة باستخدام نتائج هذه الأداة.

مستويات قياس الاستجابات: لتفسير النتائج تم استخدم الأسلوب التالي لتحديد مستوى الاستجابة على بنود الاستبانة؛ حيث تم إعطاء وزن للبدائل الموضحة وَفْق مقياس "ليكرت" الخماسي، والذي تضمن الاستجابات التالية، (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)؛ حيث تكون أعلى قيمة للعبارة (5)، وأقل قيمة لها (1) كما في الجدول التالي:

جدول (4) طول الفئة لأداة الدراسة وَفْقًا لمقياس ليكرت ودرجة الموافقة

المدى	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.79	لا أوافق بشدة	متدنية جدا
أكبر من 1.8 إلى 2.59	لا أوافق	متدنية
أكبر من 2.6 إلى 3.39	محايد	متوسطة
أكبر من 3.4 إلى 4.19	أوافق	عالية
أكبر من 4.2 إلى 5	أوافق بشدة	عالية جدًا

خامساً: تنفيذ البحث: تم الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بتمويل مدارس التعليم العام، والاقتصاد الأخضر، ثم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وعرضها على السادة المحكمين لحساب الصدق الظاهري لها، ثم إجراء التعديلات التي قدمها المحكمين على الاستبانة، ثم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية خارج عينة الدراسة؛ للتأكد من صدقها وثباتها، بعد ذلك تم تطبيق الاستبانة على عينة البحث الأساسية من المشرفين التربويين في منطقة عسير، ومن ثم جدولة البيانات ومعالجتها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS، ثم تفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها، وفي ضوء تلك النتائج تم تقديم التوصيات والمقترحات.

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

إجابة السؤال الأول التي نص على " ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر.

للإجابة عن السؤال الأول الذي نص على "ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟"، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل عبارة من عبارات البعد الأول (الاقتصادي) وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (5): المتوسطات والانحرافات المعيارية، لعبارات البعد الأول (الاقتصادي) مرتَّبة تنازليًّا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	مشاركة القطاعات الخاصة والمؤسسات المجتمعية والأهلية في تقديم خدمات التعليم؛ بهدف التقليل من مركزية تمويل المدارس.	4.23	0.88	6	عالية جدًا
2	وجود تبرعات ومنح من الحكومة، أو المنظمات، أو الأفراد لدعم المشاريع، أو البرامج التعليمية الخضراء.	4.26	0.86	5	عالية جدًا
3	تشجيع القطاعات الخاصة والأشخاص على الاستثمار في التعليم دعم التعليم الأخضر	4.26	0.79	5	عالية جدًا
4	بناء شراكات مع مؤسسات تعليمية، أو بحثية، أو مجتمعية، أو خاصة لتبادل الخبرات والموارد والأفكار في مجال التعليم الأخضر.	4.33	0.60	3	عالية جدًا
5	الاستفادة من المبادرات، أو البرامج البيئية المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية التي تهدف إلى دعم التعليم الأخضر.	4.28	0.73	4	عالية جدًا
6	تشجيع الشركات الاستثمارية على توفير الموارد المالية لبناء وتجهيز المدارس بتقنيات ونظم تعليمية متقدمة تعزز الاستدامة والحفاظ على البيئة.	4.41	0.829	1	عالية جدًا
7	تنويع المصادر الذاتية للمدارس من خلال مبيعات الخدمات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر مثل بيع الطاقة المتجددة التي تولدها للشركات المحلية.	4.28	0.92	4	عالية جداً
8	التعاون مع الشركات التجارية المهتمة بالاقتصاد الأخضر لتوفير الموارد المالية والتقنيات والمعدات للمدارس لتطبيق مشاريع محددة أو تعزيز مبادرات الاقتصاد الأخضر.	4.35	0.63	2	عالية جداً
	البعد الاقتصادي بشكل كلي	4.33	0.90		**عالية جداً**

يتضح من جدول(5) أن درجة موافقة أفراد عينة البحث على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد الاقتصادي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر جاءت بدرجة عالية جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.33)، وبانحراف معياري قدره (0.90) ما يدل على الحاجة لتمويل مدارس التعليم العام اعتماداً على متطلبات البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر، وهو الأمر الذي يعزز التنمية المستدامة ويسهم في تحقيق تعليم يعتمد على التكنولوجيا النظيفة والاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية، وجود تجانس في موافقة أفراد العينة على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد الاقتصادي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر؛ وقد جاءت العبارة (6) وهي (تشجيع الشركات الاستثمارية على توفير الموارد المالية لبناء وتجهيز المدارس بتقنيات ونظم تعليمية متقدمة تعزز الاستدامة والحفاظ على البيئة) كأهم البدائل بأعلى متوسط حسابي وقدره (4.41) وبانحراف معياري بلغ (0.82)، وبدرجة موافقة عالية جدًا، أما أقل العبارات فكانت العبارة (1)، وهي(تشجيع مشاركة القطاعات الخاصة والمؤسسات المجتمعية والأهلية في تقديم خدمات التعليم؛ بهدف التقليل من مركزية تمويل المدارس) بمتوسط بلغ (4.23) وبانحراف معياري بلغ (0.88)، لكن درجة الموافقة عليها كانت عالية جداً أيضاً.

ويتضح مما تقدم من نتائج خاصة بالبعد الاقتصادي يمكن للمسؤولين عن العملية التعليمية توظيف مجموعة من البدائل المهمة القائمة على آليات البعد الاقتصادي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر لتمويل مدارس التعليم العام؛ من خلال توفير الموارد المالية لبناء وتجهيز المدارس بتقنيات ونظم تعليمية متقدمة تعزز الاستدامة والحفاظ على البيئة، وتقديم منح الدعم المالي المباشر أو تخفيض الضرائب لهذه الشركات، وإنشاء عقود للشراكة والتي تتضمن استثمار المدرسة أو تجهيزها بتقنيات متقدمة مقابل حصول الشركات على فرص تسويق أو تفضيلات في المناقصات الحكومية؛ وتنظيم ندوات وورش عمل تمكن المدارس من التواصل مع الشركات وتبادل المعرفة والخبرات، والتعاون مع الشركات التجارية المهتمة بالاقتصاد الأخضر لتوفير الموارد المالية والتقنيات والمعدات للمدارس لتطبيق مشاريع محددة أو تعزيز مبادرات الاقتصاد الأخضر، والبحث عن الشركات المحلية أو الدولية التي تهتم بالاقتصاد الأخضر وترغب في دعم المشاريع التعليمية ذات الصلة والتواصل معها ومراسلتها، وتقديم خطط المشروعات

التعليمية التي تحتاج إلى تمويل وموارد مادية من الشركات على أن تتضمن هذه الخطط التوقعات المالية والتقنية والأجهزة المطلوبة لتنفيذ المشروعات، وبناء شراكات مع مؤسسات تعليمية، أو بحثية، أو مجتمعية، أو خاصة لتبادل الخبرات والموارد والأفكار في مجال التعليم الأخضر، والاستفادة من المبادرات، أو البرامج البيئية المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية التي تهدف إلى دعم التعليم الأخضر، والحصول على تبرعات ومنح من الحكومة، أو الأفراد لدعم المشاريع، أو البرامج التعليمية الخضراء، وتطوير سياسات تمويل عامة تشجع القطاعات الخاصة والأشخاص على الاستثمار في التعليم؛ وتشجيع مشاركة القطاعات الخاصة والمؤسسات المجتمعية والأهلية في تقديم خدمات التعليم؛ بهدف التقليل من مركزية تمويل المدارس.

إجابة السؤال الثاني والذي نص على ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر.

للإجابة عن السؤال الثاني (ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟)، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل عبارة من عبارات البعد الثاني (الاجتماعي) وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (6): المتوسطات والانحرافات المعيارية، لعبارات البعد الثاني (الاجتماعي) مرتَّبة تنازليًا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	التوسع في الخدمات المصاحبة للتعليم لدعم الطلاب مع فرض رسوم على المنتفعين بها، وخاصة الطلاب الراسبين.	3.21	1.27	7	متوسطة
2	إنشاء صناديق خاصة لدعم جهود المدرسة التعليمية، من خلال المساهمات الخيرية أو المنح أو التبرعات بما يحقق زيادة حصيلة الموارد المخصصة للتعليم.	3.98	1.11	3	عالية
3	تطبيق نظام لتقديم منح دراسية أو قروض تعليمية للطلاب المستحقين وذويهم من محدودي الدخل.	4.43	0.83	1	عالية جداً
4	تطبيق صيغة التمويل المشترك بين المجتمع (حكومة وقطاع خاص) والطلاب، حيث يسهم كل منهم بنسبة معينة من تكاليف التعليم.	3.81	1.18	4	عالية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
5	عمل شراكات فعالة وتعاون اجتماعي ذو مردود مادي بين المؤسسات الخاصة والمدرسة.	4.23	0.98	2	عالية جداً
6	جمع الأموال بشكل مستقل من خلال التبرعات والصناديق المخصصة للمشاريع الاجتماعية والبيئية.	3.60	1.29	6	عالية
7	التعاون مع الجهات المجتمعية المحلية للحصول على الدعم المالي والموارد الأخرى، كتوفير المساحات والموارد والتدريب والخدمات الاستشارية المجانية.	3.76	1.34	5	عالية
	البعد الاجتماعي بشكل كلي	3.86	1.75		**عالية**

يتضح من جدول (6) أن درجة موافقة أفراد عينة البحث على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد الاجتماعي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر جاءت بدرجة عالية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.86)، وبانحراف معياري قدره (1.75) ما يؤكد وعي أفراد عينة البحث بأهمية تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر بما يحد من التغيرات المناخية ويحقق الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة

وقد جاءت العبارة (3) وهي(تطبيق نظام لتقديم منح دراسية أو قروض تعليمية للطلاب المستحقين وذويهم من محدودي الدخل) كأهم البدائل بأعلى متوسط حسابي وقدره (4.43) وبانحراف معياري بلغ (0.83)، وبدرجة موافقة عالية جدًا، أما أقل العبارات فكانت العبارة (1)، وهي (التوسع في الخدمات المصاحبة للتعليم لدعم الطلاب مع فرض رسوم على المنتفعين بها، وخاصة الطلاب الراسبين) بمتوسط بلغ (3.21) وبانحراف معياري بلغ (1.27)، وقد ترجع نسبة الموافقة المتوسطة هذه بسبب ما يراه أفراد عينة البحث من تأثيرات اجتماعية واقتصادية وتعليمية لهذا الإجراء؛ حيث قد يؤدي فرض رسوم على الخدمات المصاحبة للتعليم إلى زيادة التباين الاجتماعي بين الطلاب، خاصة في حالة ما إذا كان الطلاب الذين يعانون من ضعف الأداء الأكاديمي هم الأكثر حاجة إلى الدعم ومن ثم لا يكونون قادرين على تحمل تلك الرسوم، وفي المقابل يكون الطلاب الناجحون أكثر قدرة على تحملها؛ وتؤدي الرسوم إلى تحفيز الطلاب

على قلة استخدام تلك الخدمات رغم حاجتهم إليها، وذلك لضعف قدرتهم على تحمل تلك الرسوم، مما يؤثر سلبًا على فائدة هذه الخدمات ويعيق تقدمهم الأكاديمي.

ويمكن للمسؤولين عن العملية التعليمية توظيف مجموعة من البدائل المهمة القائمة على آليات البعد الاجتماعي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر لتمويل مدارس التعليم العام؛ أهمها تطبيق نظام لتقديم منح دراسية أو قروض تعليمية للطلاب المستحقين وذويهم من محدودي الدخل، وهو مما يسهم في تحقيق المساواة في فرص التعليم بين فئات المجتمع المتباينة، وتقيل الفجوة بين الظروف المادية لدى البعض وفرص التعليم المتاحة لهم، ويعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية للأفراد وللمجتمع ككل، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء واعتماد عدد من الآليات ذات الأهمية العالية وفقاً لاستجابات أفراد العينة كعمل شراكات فعالة وتعاون اجتماعي ذو مردود مادي بين المؤسسات الخاصة والمدرسة، وإنشاء صناديق خاصة لدعم جهود المدرسة التعليمية، من خلال المساهمات الخيرية أو المنح أو التبرعات بما يحقق زيادة حصيلة الموارد المخصصة للتعليم، وتطبيق صيغة التمويل المشترك بين المجتمع (حكومة وقطاع خاص) ، والتعاون مع الجهات المجتمعية المحلية للحصول على الدعم المالي والموارد الأخرى، وتوفير المساحات والموارد والتدريب والخدمات الاستشارية المجانية، وجمع الأموال بشكل مستقل من خلال التبرعات والصناديق المخصصة للمشاريع الاجتماعية والبيئية.

إجابة السؤال الثالث والذي نص ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر.

للإجابة عن السؤال الثالث (ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد التكنولوجي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟)، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل عبارة من عبارات البعد الثالث (التكنولوجي) لاستبانة بدائل تمويل مدارس التعليم العام ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر، وللبعد التكنولوجي ككل وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (7): المتوسطات والانحرافات المعيارية، لعبارات البعد الثالث (التكنولوجي) مرتَّبة تنازليًّا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	استخدام تقنيات التحول الرقمي لخفض تكاليف التشغيل وزيادة فرص الوصول إلى التعليم عن بعد، خاصة في المناطق النائية.	3.81	1.22	8	عالية
2	إنشاء منصات رقمية لتقديم خدمات وموارد تعليمية عالية الجودة للطلاب، وتدر دخلاً من خلال رسوم اشتراك أو إعلانات أو شراكات.	4.05	1.032	5	عالية
3	تطوير برامج التعليم عن بعد والمحاكاة الافتراضية، بما يسهم في تقليل التكاليف الزمنية والمادية، وتقليل الحاجة إلى المزيد من المباني والمختبرات.	3.95	1.11	6	عالية
4	توظيف المستحدثات التكنولوجية كالحاسوب والشبكات والتخزين السحابي، لخفض استهلاك الطاقة والحبر والورق وغير ذلك من الموارد.	4.20	0.95	3	عالية
5	استخدام أحدث التقنيات في التعليم بالمدارس الذكية، كالروبوتات والذكاء الاصطناعي، والأجهزة اللوحية لتحسين عملية التعليم.	4.11	0.94	4	عالية
6	طلب مساعدات ومنح دولية لدعم تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتقديم التدريب والتعليم في المدارس.	3.93	1.039	7	عالية
7	استخدام التمويل الذاتي من رسوم التعليم والمصروفات لتطوير البنية التحتية التكنولوجية وشراء المعدات اللازمة.	4.26	0.79	2	عالية جداً
8	التعاون مع شركات التكنولوجيا للحصول على دعم مالي أو توفير المعدات التكنولوجية بأسعار مخفضة.	4.36	0.71	1	عالية جداً
	البعد التكنولوجي بشكل كلي	4.08	1.16		**عالية**

باستقراء البيانات الواردة بجدول (7) يتضح أن درجة موافقة أفراد عينة البحث على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد التكنولوجي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.08)، وبانحراف معياري قدره (1.16) ما يدل على أن درجة الموافقة على عبارات البعد التكنولوجي بشكلٍ كلي عالية؛ وهو ما يتماشى مع أهمية البعد التكنولوجي في التمويل والذي يمكن من خلاله توفير الموارد المادية الحديثة التي تحسن من كفاءة هذه المدارس، وإعداد الموارد البشرية ذات الكفاءة والممتلكة لمهارات المستقبل، ومن ثم تحسين التعليم بشكل عام، يتضح وجود تباين في موافقة أفراد العينة على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد التكنولوجي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر.

وقد جاءت العبارة (8) وهي (التعاون مع شركات التكنولوجيا للحصول على دعم مالي أو توفير المعدات التكنولوجية بأسعار مخفضة) كأهم هذه البدائل بأعلى متوسط حسابي وقدره (4.36) وبانحراف معياري بلغ (0.71)، وبدرجة موافقة عالية جدًا، أما أقل العبارات فكانت العبارة (1)، وهي (استخدام تقنيات التحول الرقمي لخفض تكاليف التشغيل وزيادة فرص الوصول إلى التعليم عن بعد، خاصة في المناطق النائية) بمتوسط بلغ (3.81) وبانحراف معياري بلغ (1.2).

يمكن للمسؤولين عن العملية التعليمية توظيف مجموعة من البدائل المهمة القائمة على آليات البعد التكنولوجي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر لتمويل مدارس التعليم العام؛ أهمها التعاون مع شركات التكنولوجيا للحصول على دعم مالي وتوفير المعدات التكنولوجية بأسعار مخفضة، بما يسهم في تطوير الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس، وتحسين بنيتها التحتية الرقمية، من خلال توفير وسائل تكنولوجية متطورة وبأسعار مخفضة، وتحسين جودة التعليم وتقديم تجربة تعليمية محسنة للطلاب، وتطوير مهاراتهم التكنولوجية المتطلبة لمستقبل يزداد اعتماده على التكنولوجيا؛ ويمكن للمسؤولين عن تمويل مدارس التعليم العام استخدام التمويل الذاتي من رسوم التعليم والمصروفات لتطوير البنية التحتية التكنولوجية وشراء المعدات اللازمة، وتوظيف المستحدثات التكنولوجية كالحاسوب والشبكات والتخزين،، واستخدام أحدث التقنيات في التعليم بالمدارس الذكية، كالروبوتات والذكاء الاصطناعي، والأجهزة اللوحية لتحسين عملية التعليم؛ والسعي نحو إنشاء منصات رقمية لتقديم خدمات وموارد تعليمية، وفرض رسوم اشتراك أو إعلانات أو شراكات، تطوير برامج التعليم عن بعد والمحاكاة الافتراضية، بما يسهم في تقليل التكاليف الزمنية والمادية، وتقليل الحاجة إلى المزيد من المباني والمختبرات؛ وطلب ومنح لدعم تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتقديم التدريب والتعليم في المدارس، واستخدام تقنيات التحول الرقمي لخفض تكاليف التشغيل وزيادة فرص الوصول إلى التعليم عن بعد.

إجابة السؤال الرابع والذي نص على ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد البيئي للاقتصاد الأخضر.

للإجابة عن السؤال الرابع (ما البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء البعد البيئي للاقتصاد الأخضر من وجهة نظر عينة البحث؟)، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل عبارة من عبارات البعد الرابع (البيئي) لاستبانة بدائل تمويل مدارس التعليم العام ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر، وللبعد البيئي ككل وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية، لعبارات البعد الرابع (البيئي) مرتَّبة تنازليًّا

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	تطبيق مبادئ الإدارة البيئية في المدارس، مثل ترشيد استهلاك الماء والطاقة والورق.	4.45	0.72	2	عالية جدًا
2	تطوير مشروعات التوعية البيئية بالمدرسة، مثل تشجيع إطفاء الأجهزة والمصابيح عند عدم استخدامها، وترشيد استخدام التكييف والتدفئة.	4.55	0.74	1	عالية جدًا
3	الاشتراك في نظام السندات الخضراء، الذي تمول من خلاله المدارس بأموال مخصصة لإنشاء مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة.	4.13	0.85	5	عالية
4	إنشاء حدائق مدرسية لزراعة المحاصيل العضوية وبيع المحاصيل إلى المجتمع المحلي أو استخدامها في توفير وجبات صحية للطلاب داخل المدرسة.	4.43	0.76	3	عالية جدًا
5	توفير مصادر تمويل مستدامة تحافظ على البيئة المدرسية، كتوليد الطاقة من أشعة الشمس من خلال الأجهزة الكهروضوئية.	4.43	0.87	3	عالية جدًا
6	تنظيم برامج لفرز وإعادة تدوير النفايات في المدرسة، وبيع المواد المعاد تدويرها إلى شركات إعادة التدوير المحلية أو استخدامها في تصنيع منتجات جديدة في المدرسة.	3.80	1.17	6	عالية
7	تركيب أنظمة جمع مياه المطر في المدرسة واستخدامها في الري وتوفير الماء في الحمامات والمطابخ.	4.16	0.97	4	عالية
	البعد البيئي بشكل كلي	4.28	0.66		**عالية جداً**

يتضح من جدول (8) أن درجة موافقة أفراد عينة البحث على بدائل تمويل مدارس التعليم العام في ضوء البعد البيئي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر جاءت بدرجة عالية جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.28)، وبانحراف معياري قدره (0.66) ما يدل على أن درجة الموافقة على عبارات البعد البيئي بشكلٍ كلي عالية جداً، وهو ما يؤكد وعي أفراد عينة البحث بأهمية هذا البعد في تمويل مدارس التعليم العام، وتوفير موارد تمويلية نظيفة في بناء وتطوير المدارس تحافظ على البيئة وتقلل من أخطار التغير المناخي، وتسهم في تحقيق الاقتصاد في التمويل، وتعزيز الوعي البيئي بين الطلاب والمعلمين وإتاحة فرصًا لتعلم المزيد عن الاقتصاد الأخضر وكيفية التعامل مع قضايا البيئة؛ والمساعدة في تعزيز سلوكيات مستدامة بين الطلاب والمعلمين وأفراد المجتمع بشكل عام.

وقد جاءت العبارة (2) وهي (تطوير مشروعات التوعية البيئية بالمدرسة، مثل تشجيع إطفاء الأجهزة والمصابيح عند عدم استخدامها، وترشيد استخدام التكييف والتدفئة) كأهم هذه البدائل بأعلى متوسط حسابي وقدره (4.55) وبانحراف معياري بلغ (0.43)، وبدرجة موافقة عالية جدًا، أما أقل العبارات فكانت العبارة (6)، وهي (تنظيم برامج لفرز وإعادة تدوير النفايات في المدرسة، وبيع المواد المعاد تدويرها إلى شركات إعادة التدوير المحلية أو استخدامها في تصنيع منتجات جديدة في المدرسة) بمتوسط بلغ (3.80) وبانحراف معياري بلغ (1.17).

ويتضح مما سبق من نتائج خاصة بالبعد البيئي يمكن للمسؤولين عن العملية التعليمية توظيف مجموعة من البدائل المهمة القائمة على آليات البعد البيئي كأحد أبعاد الاقتصاد الأخضر لتمويل مدارس التعليم العام؛ أهمها تطوير مشروعات التوعية البيئية بالمدرسة، الأمر الذي يحقق العديد من المزايا والفوائد مثل تعزيز الوعي بين الطلاب والمعلمين حول قضايا البيئة وأهمية حمايتها، وترشيد استهلاك الطاقة بما يحقق استدامة الموارد والتقليل من انبعاثات الكربون، والمحافظة على البيئة والصحة وتوفير بيئة مدرسية صحية، وأن تطوير مشروعات التوعية البيئية بالمدارس تنمي روح المشاركة والشعور بالإنجاز لدى الطلاب والمعلمين وجميع المنتسبين للمدارس؛ حيث إن مساهمتهم في الحفاظ على البيئة تجعلهم أكثر استجابة لتبني الأعمال والسلوكيات المستدامة؛ وتنمي لديهم المهارات الابتكارية والإبداعية، من خلال تحفيزهم

لتطوير مبادرات فريدة وابتكارية للتوعية بالقضايا البيئية وتعزيز الاستدامة؛ يمكن للمسؤولين عن تمويل مدارس التعليم العام تطبيق مبادئ الإدارة البيئية في المدارس، مثل ترشيد استهلاك الماء والطاقة والورق، وإنشاء حدائق مدرسية لزراعة المحاصيل العضوية وبيع المحاصيل إلى المجتمع المحلي أو استخدامها في توفير وجبات صحية للطلاب داخل المدرسة، وتوفير مصادر تمويل مستدامة تحافظ على البيئة المدرسية، كتوليد الطاقة من أشعة الشمس من خلال الأجهزة الكهروضوئية؛ وتركيب أنظمة جمع مياه المطر في المدرسة واستخدامها في الري وتوفير الماء في الحمامات والمطابخ. والاشتراك في نظام السندات الخضراء، الذي تمول من خلاله المدارس بأموال مخصصة لإنشاء مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، وتنظيم برامج لفرز وإعادة تدوير النفايات في المدرسة، وبيع المواد المعاد تدويرها إلى شركات إعادة التدوير المحلية أو استخدامها في تصنيع منتجات جديدة في المدرسة.

إجابة السؤال الخامس النتائج المرتبطة والذي نص على هل توجد فروق بين استجابات أفراد عينة البحوث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية) تعزى لمتغيرات (الجنس، والوظيفة الحالية).

ترتبط هذه النتائج بالإجابة عن السؤال الخامس، والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة البحوث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية) تعزى لمتغيرات (الجنس، والوظيفة الحالية) ؟، وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة Independent Sample Test، وذلك كما يلي:

1.متغير الجنس:

جدول (9) اختبار Independent Sample Test للفرق بين متوسطات استجابة العينة حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر تبعًا لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكر	259	125.1892	18.59584	0.63	0.14
أنثى	119	123.8655	19.77112		

باستقراء بيانات جدول (9) لنتائج اختبار "ت" يتضح عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو أقل بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر تعزي لمتغير (الجنس)، حيث بلغت قيمة (ت) (0.63) عند مستوى معنوية (0.14) وهي غير دلالة إحصائية، أي أنه لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين استجابة الذكور والإناث من عينة البحث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، البيئية).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود وعي لدى عينة البحث بأهمية الاقتصاد الأخضر بأبعاده المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية)، باعتباره استثمار في المستقبل، وأن ما يوفره من بدائل وآليات عدة لتمويل مدارس التعليم العام تحقق النمو المستدام، وتطور المهارات البيئية والعلمية والتكنولوجية لدى كل من الطلاب والمعلمين والعاملين بهذه المدارس، وتعد الطلاب لسوق العمل من خلال تهيئتهم للعمل في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء، وتحقق أبعاد الاقتصاد الأخضر الاستدامة المالية للنظام التعليمي بشكل عام، وتعزز الوعي العام بالقضايا البيئية وأهمية الاقتصاد الأخضر وبالتالي، ويؤدي ذلك إلى تغيير السلوك والإسهام في حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

2.متغير الوظيفة الحالية:

جدول (10) اختبار Independent Sample Test للفرق بين متوسطات استجابة العينة حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر تبعًا لمتغير الوظيفة الحالية.

الوظيفة الحالية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
قائد مدرسة	220	124.3955	18.63793	0.251	0.871
مشرف تربوي	158	123.8987	19.45637		

باستقراء بيانات جدول (10) لنتائج اختبار "ت" يتضح عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو أقل بين متوسطات استجابة أفراد عينة البحث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر

تعزي لمتغير (الوظيفة الحالية)، حيث بلغت قيمة (ت) (0.251) عند مستوى معنوية (0.871) وهي غير دلالة إحصائية، أي أنه لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين استجابة بين عينة البحث حول البدائل المقترحة لتمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر (الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود وعي لدى عينة البحث بأهمية الاقتصاد الأخضر بأبعاده المختلفة (الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية)، باعتباره استثمار في المستقبل، وأن ما يوفره من بدائل لتمويل مدارس التعليم العام تحقق النمو المستدام، وتطور المهارات البيئية والعلمية والتكنولوجية لدى كل من الطلاب والعاملين بهذه المدارس، وتعد الطلاب لسوق العمل من خلال تهيئتهم للعمل في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء؛ وتحقق أبعاد الاقتصاد الأخضر الاستدامة المالية للنظام التعليمي بشكل عام، وتعزز الوعي العام بالقضايا البيئية وأهمية الاقتصاد الأخضر وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير السلوك الاستهلاكي والإسهام في حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

توصيات البحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يوصي بتطبيق بدائل تمويل مدارس التعليم العام ذات العلاقة بأبعاد الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال ما يلي:

1. رصد جوائز وتخفيف الضرائب للشركات الاستثمارية لتحفيزها على توفير الموارد المالية لبناء المدارس وتجهيزها بتقنيات ونظم تعليمية متطورة تعزز الاستدامة والحفاظ على البيئة.
2. تخصيص موارد مالية مناسبة لتطوير مناهج دراسية تركز على قضايا الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
3. عقد تحالفات استراتيجية بين المؤسسات المجتمعية لتشجيع الاستثمار في تطوير البنية التحتية الخضراء لمدارس التعليم العام، بما يوفر استخدامًا أكثر فعالية للموارد الطبيعية المتاحة.
4. تطبيق نظام لتقديم منح دراسية أو قروض تعليمية للطلاب المستحقين وذويهم ممن يعانون صعوبات مادية.

5.إنشاء عقود للشراكة والتعاون مع شركات التكنولوجيا للحصول على دعم مالي أو توفير المعدات التكنولوجية بأسعار مخفضة.

6.تطوير مشروعات التوعية البيئية بالمدرسة، وصيانة إطفاء الأجهزة والمصابيح عند عدم استخدامها، وترشيد استخدام التكييف والتدفئة.

7.تخصيص التمويل الملائم لتشجيع الابتكار وتبني التكنولوجيا الخضراء في المدارس.

8.توجيه التمويل لتحسين التدريب والتطوير المهني للمعلمين في مجالات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

9.توجيه التمويل لدعم مشاريع الطلاب المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، مثل تطبيق الأفكار الابتكارية لتحسين النظافة وإدارة النفايات في المدارس.

10. تخصيص أجزاء من التمويل لتنفيذ حملات توعية تعزز الوعي بالاقتصاد الأخضر بين الطلاب والمعلمين والمجتمع المحلي بأكمله.

مقترحات البحث:

يقترح إجراء دراسات حول:

1.آليات تمويل مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر من وجهة نظر القيادات الجامعية.

2.دراسة مقارنة لتمويل الجامعات العالمية في ضوء الاقتصاد الأخضر وإمكانية الاستفادة منها في تمويل الجامعات السعودية.

3.تصور مقترح لآليات الاستثمار في البنية التحتية البيئية المدرسية على تمويل مدارس التعليم العام في ضوء الاقتصاد الأخضر.

4.دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل مدارس التعليم العام في ضوء الاقتصاد الأخضر رؤية مقترحة

5.دراسة مقارنة للتعاون الدولي بين المؤسسات في مجال تمويل مدارس التعليم العام في ضوء أبعاد الاقتصاد الأخضر.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، جميلة مسعد علي سيد. (2022). دور مدارس التعليم الأساسي في التوعية بالاقتصاد الأخضر بمحافظة الدقهلية: الواقع ولمأمول. *مجلة تطوير الأداء الجامعي جامعة المنصورة، 17*(1)، 107-120.

بديار، أمينة (2019). أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي*، 6(1)، 304-325.

البربري، هند مرسي، أبو السعد ساندي صبري، عبد المسيح، مارينا ماهر، حسين، منى أمام، عبد المسيح، ميرنا ملاك وناجي، نانسي محسن. (2017). *الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر*. المركز الديمقراطي العربي، متاح عبر الرابط: http://www.democraticac.de/?p=47167 :

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2009). *المشروع الأخضر العالمي الجديد*. موجز السياسات، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). *نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*. مرجع لواضعي السياسات، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

برنامج التحول الوطني بالمملكة (2020). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، متاح على http://www.spa.gov.sa/1622463 تم الدخول في 2022/4/15.

جمال الدين، نجوى يوسف (2017). *التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم*، المجلة التربوية، العدد الرابع –ج1

جمال الدين، نجوى يوسف. (2014). الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم. *مجلة العلوم التربوية جامعة القاهرة، 22*(3)، 427-453.

جوهر، علي صالح (2018). *الاستثمار الأمثل في التعليم، المنصورة*، مصر، المكتبة العصرية.

جوهر، علي صالح؛ الباسل، ميادة محمد (2016). *الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم بالدول النامية*، مصر، المنصورة، مكتبة نور للنشر والتوزيع.

الحربي، أمل عبد الرحمن. (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية*، 2(1)، 58-87.

الحضرمي، نوف خلف محمد وسليمان، هالة عبدالمنعم أحمد. (2020). دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (120)، 247-276.

الخليوي، أبرار عبد الجبار (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية*، (8)، 83-123.

خنفر، عايد راضي. (2014). الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر". *مجلة أسيوط للدراسات البيئية*، (39)، 53-63.

داود، ياسر إبراهيم محمد وعباس، جهاد أحمد نور الدين. (2015). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1975- 2011). *المجلة العلمية للبحوث التجارية كلية التجارة جامعة المنوفية، 2*(3)، 65 - 107.

الدقميري، سعيد؛ سلامة، ابتسام؛ الخثعمي، إبراهيم (2018). في التربية المقارنة والدولية، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد.

الدمخ، أمينة أحمد (2019). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعميم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (110)، 23-42.

زعزوع، زينب عباس. (2017). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 18*(4)، 237 – 258.

السالم، خلود عبدالخالق. (2019). تأثير الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة والفقر. *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، 5*، 110–124.

السالم، رجاء عبدالله عيسى. (2020). الاقتصاد الأخضر طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة "2004–2019". *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 7*(2)، 61–82.

الشويعر، عبير بنت صالح. (2021). بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإستفادة منها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم التربوية. ع. 28، ج. 2، 2021. ص ص. 305–380

عابدين، أسماء أبو المجد إبراهيم، عبد الوهاب، إيمان جمعة محمد علي، ونادية حسن السيد. (2021). استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الزراعي المصري في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر. *مجلة كلية التربية جامعة بنها، 32*(127)، 221–256.

عبد الحكم، عبير محمود ومندور، أحمد فؤاد. (2016). الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (2)، 353 – 381.

العمايرة، تسنيم علي فلاح. (2019). *درجة تضمين متطلبات الاقتصاد الأخضر في مناهج كلية الهندسة وعلاقته بدرجة الوعي البيئي لدى طلبتها [رسالة ماجستير]*. جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم التربوية.

قحام، وهيبة وشرقوق، سمير. (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، (6)، 435–455.

مجاهد، حازم السيد حلمي عطوة. (2019). دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة*، (70)، 568 – 645.

مكتب العمل الدولي. (2013). *التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء*. الدورة 102، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف، 16– 22.

منظمة الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الإسكوا. (2011). *الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية– استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا*. (1)، نيويورك، 73– 80.

المولى، حافظ. (2017). دور الاقتصاد الأخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع إشارة إلى العراق. *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 6*(2)، 500–508.

الوزرة، عبد الله بن محمد. (2019). واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها. مجلة البحث العلمي في التربية. ع. 20، ج. 2، 2019. ص ص. 457–482.

وكالة الأنباء السعودية. (2019). التعليم في ميزانية 2020 م يحظى بدعم القيادة إيماناً بأهمية بناء الإنسان وتنمية قدراته. متاح على http://www.spa.gov.sa/ تم الدخول في 2022/1/5.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Barasa, M., & Tsisiga, M. (2014). Impact of subsidized school funding on infrastructure development in public secondary schools in Sabatia sub-county, Vhiga County - Kenya. *International Journal of Management* Research and Reviews, *4*(5), 564-574.

Chapple, K. (2008). Defining the green economy: A primer on green economic development (p. 66). *Berkeley, CA: Center for Community Innovation, University of California*.

Indicators, O. E. C. D. (2011). Towards green growth: monitoring progress.

Luna, H., Martin, S., Scott, W., Kemp, S., & Robertson, A. (2012). Universities and the green economy: graduates for the future. *Higher Education Academy policy think tank report*.

Simon, Marginson, (2016). The worldwide trend to high participation higher education: dynamics of social stratification in inclusive systems, UCL Institute of Education, University College London, 20 Bedford Way, London WC1H 0AL, UK http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/494184.aspx 2- 5/ 5 –

UNFCCC.(2009). Recommendations on future financing options for enhancing the development, deployment, diffusion and transfer of technologies under the Convention, Report by The Chair of the Expert Group on Technology Transfer, Subsidiary Body for Scientific and Technological advice thirtieth session, Bonn, 1-10 June.